(الشرق الأوسط بعد التطبيع: قراءة في مستقبل العلاقات العراقية الخليجية)

ندوة علمية

قسم الدراسات السياسية / مركز الدراسات الاستراتيجية

جامعة كربلاء

٥/ تشرين الثاني/ ٢٠٢٠

نظم قسم الدراسات السياسية في مركز الدراسات السياسية ندوة علمية يوم ٥ تشرين الثاني/٢٠٢٠ عبر منصة (FC) بعنوان : (الشرق الأوسط بعد التطبيع: قراءة في مستقبل العلاقات العراقية الخليجية) عبر عرض ورقتين بحثيتين: الاولى بعنوان: متغير العلاقات الاسرائيلية – الخليجية في العلاقات العراقية مع دول الخليج العربية، للباحث ا. م. د. حسين احمد دخيل السرحان/ رئيس قسم الدراسات السياسية، والثانية بعنوان: التحديات العراقية–الاقليمية الناجمة عن التصور الديني اليهودي، للباحث م. حسين باسم عبد الامير/ باحث في قسم الدراسات السياسية. وتضمنت الندوة الاجابة على المداخلات والتعليقات والاسئلة للمشاركين فيها. وتميزت الندوة بحضور اكاديمي.

وادناه مضامين الاوراق البحثية:

اولا: متغير العلاقات الاسرائيلية – الخليجية في العلاقات العراقية مع دول الخليج العربي

كان لتوقيع اتِّفاق أوسلو دورا كبيرا في فتح الباب أمام دول الخليج العربي لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، في ظلِّ تنامي الخطر الإيراني، وتطبيع منظَّمة التحرير للعلاقات مع إسرائيل. تمثَّل ذلك في فتح كلٍّ من دولة عمان وقطر مكاتب تجارية في إسرائيل، في خطوة خرجت حتى عن الإجماع الخليجي نفسه، ومهَّدت الطريق أمام بعض دول الخليج العربي للتطبيع الكامل للعلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل، وان كان على استحياء أو في طي الكتمان.

كان مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ أول لقاء يجمع ممثِّلي الحكومات الخليجية وإسرائيل، ألغت بعده دول الخليج سياسة كانت قد اتَّبعتها، تقوم على مقاطعة الشركات الأمريكية التي تشترك مع أخرى إسرائيلية في تنفيذ أعمال وشراكات تجارية، عقب توقيع اتِّفاق أوسلو عام ١٩٩٣. وعليه،

فقد ظلَّت سياسة دول الخليج قائمةً على مقاطعة إسرائيل عقب مؤتمر مدريد، إلَّا إنه وفي هذا المؤتمر، انهارت السياسة الخليجية القائمة على مقاطعة كلِّ ما يتعلَّق بإسرائيل، حتى الشركات الأمريكية التي تتعاقد معها. وتبنَّت السعودية والإمارات والكويت والبحرين رؤية تقوم على دعم عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بيد أنها ظلَّت محافظة على عدم التطبيع مع إسرائيل، دون التوصُّل إلى اتِّفاق مع الفلسطينيين.

مع هجمات ١١/ ايلول، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠١، بعد أن وصلت محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طريق مسدود، عرض الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز خطَّةً للسلام بين العرب والإسرائيليين عام ٢٠٠٢، عُرفت باسم (المبادرة العربية للسلام). نصَّت هذه المبادرة على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلَّة عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حَزِيران وعاصمتها القدس الشرقية، مقابل تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

المبادرة العربية للسلام شكَّلت منعطفًا جديدًا عبَّرت فيه الدول العربية عن استعدادها لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، مقابل تحقيق السلام وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلَّة.

ساهم في تعزيز النفوذ الإيراني في العراق بشكل خاصٍّ وفي الشرق الأوسط بشكل عامّ. وكان التغلغل الإيراني في العراق بمنزلة حِجَّة جديدة لدول الخليج العربي لتلتقي مع إسرائيل في مصالحها المتمثِّلة في معاداة إيران، ما ساهم في تمهيد الطريق أمام الخطاب المنادي بتطبيع العلاقات مع إسرائيل لمواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة. وفي مقابلة له عام ٢٠٠٤، حذَّر الملك الأردني عبد الله الثاني من تمدُّد الهلال الشيعي في المنطقة الممتدِّ من إيران والخليج العربي، خاصَّةً في البحرين التي يشكِّل فيها الشيعة ٧٠٪ من السكَّان، مرورًا بالعراق التي يشكِّلون فيها ٦٠٪ من السكَّان، إلى الكويت التي يشكِّلون فيها ٣٠٪ من السكَّان، والسعودية التي يشكِّلون فيها ١٣٪ من السكَّان، وسوريا التي تُعدُّ وكيلًا لإيران في المنطقة، انتهاءً بلبنان التي يشكِّل فيها الشيعة ٤٥٪ من السكَّان. وبات الباحثون في العلاقات الخليجية الإيرانية يتحدَّثون عن حرب باردة تدور بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

كان لموجة الانتفاضات في العالم العربي عام ٢٠١١ الأثر الأكبر في تغيير نظرة دول الخليج العربي إلى إسرائيل وإيران، إذ باتت إيران تمثِّل العدوَّ المشترك لإسرائيل وهذه الدول، خاصَّةً بعد

أن أعربت إيران بشكل واضح عن رغبتها في تغيير الأنظمة الحاكمة في الكويت والسعودية والبحرين واليمن. لقد شعرت الأنظمة الحاكمة في دول الخليج العربي بخطر وجودي، ما دفعها إلى التعبير مرارًا عن رفضها للمشروع الإيراني في المنطقة، وباتت تشارك إسرائيل هدفًا أساسيًّا.

كانت لاحداث الربيع العربي المحرِّك الأساس الذي دفع دول الخليج الى التأسيس لعلاقات دبلوماسية وتجارية وأمنية مع إسرائيل، بهدف مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، خاصَّةً أنَّ إيران باتت تتمتَّع بنفوذ واسع في العراق الذي يتشارك حدودًا برِّية مع السعودية.

دول الخليج العربية والعراق وافقا على قمة الرياض عام ٢٠٠٢ على " المبادرة العربية للسلام " كما في اعلاه. اذ طرحت الرياض "المبادرة العربية للسلام" ووافقت عليها الدول العربية وعرضت على إسرائيل الاعتراف الكامل بوجودها مقابل العودة الى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ .

وبعد اتفاقيات الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين مع اسرائيل وتأسيس العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية البينية مع اسرائيل، اكدت الحكومة العراقية على ان ما جرى هي قرارات سيادية تخص الدول (الامارات، والبحرين) ولا يتدخل العراق بالشؤون الداخلية الاخرى للدول. واكد وزر الخارجية السيد فؤاد حسين، على التزام العراق بمقررات القمم العربية، فيما يتعلق بمسألة تطبيع العلاقات مع إسرائيل وهي قمة الرياض ٢٠٠٢ (المبادرة العربية للسلام) ، وقمة بغداد ٢٠١٢ التي صدر عنها (اعلان بغداد) والذي جاء في احدى فقراته ايجاد حل عادل للصراع العربي الاسرائيلي على اساس مبادرة العربية للسلام . وهذا يعني ان العراق يشترط للاعتراف بإسرائيل العودة الى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وهذا امر صعب تحقيقه.

المتغير الايراني يمارس تأثير على العلاقات العراقية – الخليجية. فبعد التطور الذي شهدته العلاقات العراقية الخليجية في اطار مجلس التنسيق العراقي السعودي. كان للمتغير الايراني موقف رافض لهذا التطور، واوعز مؤخرا الى وكلائه في العراق من احزاب وفصائل مسلحة للتنديد بالاستثمارات السعودية في العراق والتي تم الاتفاق عليها مؤخرا وهي ١٣ اتفاقية تتعلق بالبنى التحتية والكهرباء والطاقة.

اتهمت وزارة الخارجية السعودية، ما وصفتهم بـ "عملاء ايران في العراق" برفض الاستثمارات السعودية من أجل استمرار مصالح إيران . وقال المستشار في وزارة الخارجية السعودية سالم

اليامي إن "السعودية والعراق وقعتا، في الزيارات الأخيرة المتبادلة بين الطرفين، ١٣ اتفاقية، من بينها اتفاقيات تتعلق بالبنى التحتية للكهرباء والطاقة ."

وأضاف اليامي: "شهد العراق، في السنوات الأخيرة، مشكلة كبيرة في الكهرباء التي تبيعها إيران بأسعار مرتفعة جدا وفي المقابل تقدم المملكة ودول الخليج هذه الخدمة كنوع من التعاون".

وعلق اليامي على بياني الخزعلي والمالكي بقوله: "عملاء إيران في العراق هم من يرفضون الاستثمارات السعودية من أجل استمرار مصالح إيران. وهناك أطراف لا تريد للعلاقات العربية العراقية أن تتطور، وأن تنحصر علاقات بغداد مع طهران فقط".

الحكومة العراقية بحاجة الى التوازن في علاقاتها الخارجية ولاسيما مع محيطها العربي وفقا للمصالح المشتركة للبلدين، كما لابد من توفير الاطر السياسية والامنية اللازمة لادامة وتطوير هذه العلاقات بما يخدم مصالح العراق بالدرجة الاولى بعيدا عن التأثر بالاحزاب والجماعات التي تهدف الى ضمان مصالح ايران على حساب مصالح العراق.

المحور الثاني: التحديات العراقية-الاقليمية الناجمة عن التصور الديني اليهودي

الباحث: م. حسين باسم عبد الامير

ترمز النجمة السداسية في علم دولة اسرائيل -والتي تدعى بـ نجمة داوود- الى مملكة النبي داوود عليه السلام.. حيث يشير تداخل المثلثان في النجمة الى تعاضد السلطتان الدينية والزمنية معا..

كما يرمز الخطين الأزرقين في العلم الاسرائيلي الى

نهري النيل والفرات!!

من هذه الإشارة أود الدخول الى ورقتي البحثية

محاور البحث

- **مقدمة:**

العراق وأرض الميعاد .. نظرة في الموروث الديني اليهودي

- **موسم التحول في السياسات والمواقف**

- **التحديات العراقية-الإقليمية .. والتحديات العراقية-الإسرائيلية**
- **الخلاصة**

مقدمة:

العراق وأرض الميعاد .. نظرة في الموروث الديني اليهودي

لقد انبثقت الرؤية والرسالة الإسرائيلية من العقيدة والموروث الديني اليهودي، إذ انطوت أسفار الكتاب المقدس على وعود من قبل الرب لشعب اليهود في منحهم "**أرض الميعاد**" لهم ولأولادهم، وكان وصفها في شروط من الأراضي تمتد من نهر النيل إلى نهر الفرات.

ويعتقد اليهود أن الرب وعد إبراهيم وعاهده بأن يمنحه وذريته "**أرض الميعاد**" التي سيعود إليها اليهود تحت قيادة (المسيح المخلص)، أي الأرض التي ستشهد نهاية التاريخ. هذا بالطبع حسب اعتقادهم وحدهم.

وهكذا، ورد في سفر التكوين الإصحاح الخامس عشر المقاطع ١٨-٢١ بأن الرب وعد النبي إبراهيم بأن يمنحه وذريته "أرض الميعاد" التي كان يقطنها شعوب مختلفة قديما على النحو التالي:

١٨ في ذلك اليوم قطع الرب مع ابرام -أي النبي إبراهيم- ميثاقا قائلا: «لنسلك اعطي هذه الارض، من نهر مصر الى النهر الكبير، نهر الفرات. ١٩ القينيين والقنزيين والقدمونيين ٢٠ والحثيين والفرزيين والرفائيين ٢١ والاموريين والكنعانيين والجرجاشيين واليبوسيين».

ويعتقد اليهود ان الوعد في البدء كان لإبراهيم ولكنه انتقل إلى أن وصل إلى يعقوب (إسرائيل) ومن ثم أبنائه واحفاده، اليهود الحاليون، وتعمدوا أن يتناسوا انتقال هذا الوعد أيضا لأبنه إسماعيل وأحفاده من إسماعيل واحتفظوا بالحق لأنفسهم فقط.

ومن ثم، وحسب قناعة اليهود وحدهم، فإن نزعة اليهود للاستعمار الاستيطاني على "أرض الميعاد" لا يستند في تصورهم الى مخطط استعماري، ولا يصدر عن مصالح اقتصادية محددة، وانما هو مجرد عودة الشعب الى ارض الميعاد، والمهاجرين اليهود ليسوا بمستعمرين استيطانيين، وانما هم مجاهدين في العودة الى ارض اسرائيل، والعنصرية الصهيونية ليست عنصرية على

الاطلاق، وانما هي تعبير عن ارادة الشعب **(الشعب المختار)** ذي الرسالة الحضارية المجيدة. ومن ثم، يصبح القاطنين في أرض ميعادهم مجرد سكان مؤقتين في الارض المقدسة ولابد من ابادتهم لتحقيق الوعد الالهي.

في الواقع لا نسعى للانخراط في نقاشات دينية، فلها أهلها من المختصين. كما أن الدول الحديثة لا تُبنى ولا تستند إلى الشرعية الدينية ولا تمت إلى تصوراتها بأي صلة. غير أن ما يهمنا هو التداعيات الـ استراتيجية والـ جيو–استراتيجية الممكن حدوثها نتيجة التزام دولة أو كيان ما –مثل إسرائيل– بالسعي إلى تحقيق تلك التصورات الدينية على أرض الواقع**!!** وما تشكله هذه التصورات الإسرائيلية من تحديات وجودية وإقليمية للعراق. **ويدعم هذا القلق غياب وجود دستور مكتوب لدولة إسرائيل –يحدد إقليم الدولة– استعاضت عنه بـ عدة قوانين أساسية في إسرائيل تتعامل مع الترتيبات الحكومية ، وهذه إشارة صريحة إلى أن دولة إسرائيل ما تزال غير مكتملة الحدود!!**

المحور الثاني: موسم التحول في السياسات والمواقف

اليوم، تمر منطقة الشرق الأوسط بموجة جديدة تُجري خلالها بعض الدول إعادة ترتيب لسياساتها الخارجية ومواقفها التي تعبر عن تلك السياسيات والرؤى. فقد شهدنا في الآونة الأخيرة تحول في السياسات الخارجية لدى دولتي البحرين والإمارات العربية المتحدة، وقد تلتحق بهما قريبا دولا أخرى مثل سلطنة عمان والسودان وقطر**!!** فقد قرر كلا من دولتي البحرين والإمارات انتهاج سياسات جديدة تجاه إسرائيل، تقوم على أساس الاعتراف وتطبيع العلاقات معها كدولة كاملة السيادة على أجزاء من فلسطين المحتلة. ولا يخفى على الجميع بإن الدافع الأساسي الكامن خلف هذه السياسات الجديدة يتمثل بقلق هذه الدول وخشيتها من تعاظم القوة الإيرانية وتنامي أذرعها في المنطقة من جانب، ومن جانب آخر الضغوط الأمريكية التي تمارسها الإدارة الأمركية على الدول الخليجية لانتزاع الاعتراف بإسرائيل حتى من دون التوصل لحل الدولتين على أقل التقادير**!!**

ومن ثم، وكنتيجة لهذه التطورات في المواقف والاحداث، برزت أصوات جديدة على المستوى المحلي في العراق تنادي بإتباع سياسة خارجية عراقية جديدة متماثلة مع سياسات الدول العربية

الشقيقة كشكل من أشكال إعادة حالة اللحمة بين العراق ومحيطه العربي وتعزيز التعاون المتبادل، وذلك عبر تبني رؤى خارجية أكثر تكاملية حيال شؤون المنطقة.

ولا يخفى على المتابع بأن الدافع لبروز أصوات عراقية محلية تنتمي لهويات فرعية عرقية وطائفية متنوعة تدعو للاعتراف بإسرائيل هو نفس الدافع لدى الدول الخليجية، إذ أن ما يدعوا بعض العراقيين لانتهاج هذا الموقف الجديد هو القلق والخشية أيضا من النفوذ الإيراني الذي تعاظم في العراق منذ ما بعد العام ٢٠٠٣، ومن الفصائل العراقية المسلحة التي ينظرون لها بأنها تأتمر بأمرة إيران، وكذلك ترحيب ودعم إدارة ترامب بمثل هذه الأصوات العراقية المطالبة بالاعتراف بإسرائيل.

وهكذا، فقد طرقت أسماعنا عباراتهم وكان مفادها: ((**الفاصل بين دمار العراق وصلاحه هو: الاعتراف بإسرائيل!!**)) وكذلك ((**إذا اراد الكاظمي أن يدخل التاريخ من اوسع ابوابه، عليه الاعتراف بإسرائيل!!**)) وكذلك ((**الاعتراف بإسرائيل أفضل للعراق من أن يكون ذيلا لإيران!!**)) وكذلك **تكرر الدعوات الرامية إلى أن ينضم العراق إلى التحالف العربي في مواجهة إيران!! وأن يكون عضوا فاعلا ومهما في هذا التحالف والذي سيضم إسرائيل أيضا!!**

في الواقع، إن الملفت للنظر بالنسبة لنا هو ((ليس)) تعامل العديد من الدول العربية مع هذا الموضوع وهذه القضية.. فالموضوع بالنسبة لأكثر الدول العربية غير ذي صلة سوى بـ مشاعرهم الدينية التي قد تضعف أو تشتد في هذا الصدد.. إذ أن الاعتراف بدولة اسرائيل لا يعرّض سلامة دولهم المادية والجغرافية للخطر!! على العكس تماما، فهم ينشدون من الاعتراف والتعاون مع إسرائيل إعادة كفة ميزان القوى الإقليمي لصالحهم خوفا من البُعبُع الإيراني!!

غير إن الأمر مختلف تماما بالنسبة لنا ... وغير ممكن ان ننظر للقضية والموضوع هذا مثل الدول الخليجية ومن منظارهم الخاص.. لقد تناسى البعض من العراقيين الداعين للتطبيع مع إسرائيل بأن المسألة ليست محصورة بالمشاعر الدينية في العراق والتي ربما تكون قابلة للضعف أو الاشتداد –كما هو الحال لدى عدد من الدول العربية– غير أن الموضوع والقضية بالنسبة لنا كعراقيين تمثل قضية ((أمن قومي)) ومسألة ((أرض)) و ((وجود)) و ((أبناء)) و ((أحفاد)) و ((تاريخ)) و ((حضارة)) و((مقدسات)) و ببساطة ((كل شيء)) !!

إن الاقليم الجغرافي لدولة إسرائيل الموعودة في فكرهم العنصري وموروثهم المُحرّف وقناعاتهم المتواترة التي يجسدها علم دولتهم الاستعمارية الغاصبة لا يمتد بين نهري **((النيل)) و((السين)) في باريس وإنما ((الفُرات)) لبلاد النهرين!!**

فكيف لنا والحال هذه ان نتبنى نظرة تنطلق من ذات المنطلقات الخليجية العربية أو غيرها؟؟!!

المحور الثالث: التحديات العراقية–الإقليمية .. والتحديات العراقية–الإسرائيلية

أولاً: التحديات العراقية–الإقليمية

يتعرض العراق اليوم إلى مجوعة تحديات إقليمية فرضتها عليه البيئة الإقليمية ذات المواقف والسياسات الخارجية المتغيرة. فمنذ ما قبل نهاية السبعينيات ومعاهدة "كامب ديفيد" كانت المواقف والسياسات الخارجية العربية متوحدة في إنكار أي حق لليهود في إقامة دولة إسرائيل. وهو ما لم يعرض العراق للتوتر في علاقاته مع البيئة والمحيط العربي. غير ان البيئة الإقليمية التي تغيرت في مواقفها وسياساتها وصولا إلى اعتراف البحرين والإمارات بإسرائيل مرورا باعتراف الأردن في التسعينيات مع احتمال اتساع دائرة الاعتراف العربي في المستقبل القريب، يعرض العراق مجددا الى توتر في علاقاته مع محيطه العربي جراء موقفه المتباين مع باقي الدول العربية تجاه إسرائيل!! لاسيما مع احتمال تشكيل تحالف عسكري عربي أو شرق أوسطي يضم إسرائيل في مواجهة إيران، بشكل يزيد من الضغط على العراق من اجل الانضمام اليه ويفاقم توتر العراق مع محيطه العربي.

وفي هذا الصدد نحن نفترض بإن الدول العربية كافةً احرارا في صياغة مواقف وسياسات خارجية كفيلة بصيانة أمنهم وسلامتهم .. بالطرق التي تناسبهم .. ومن الضروري لنا إقامة علاقات ودية مع الدول العربية كافة تقوم على أساس الجورة والتعاون المتبادل.. **غير أن هذا لا يعني ضرورة تبني مواقفهم التي تعبر عنها سياساتهم الخارجية!! لماذا؟؟**

إذ أن الموضوع المرجعي "Referent Object" الذي يتم تهديده عبر الموروث والطموح الإسرائيلي هو وحدة العراق وأمنه القومي وسلامته الجغرافية والديموغرافية وإيمان سكانه وفئاته الاجتماعية بضرورة تدويم حالة الاندماج بالدولة الوطنية (Nation State) الحديثة

التي نشأت في العراق منذ مطلع القرن الماضي!! سيما وإن حالة اندماج العراقيين بالدولة الحديثة تحظى بمباركة المرجعيات الدينية لمختلف الطوائف العراقية المحلية. وبشكل خاص كافة المرجعيات الشيعية المتعاقبة التي تقطن النجف الأشرف العاصمة الروحية للشيعة داخل وخارج العراق.

ومن ثم، فإن المنطلقات العربية عموما والخليجية خصوصا الرامية إلى تعزيز بقائهم وصيانة أمنهم وسلامتهم من خلال التحالف العسكري مع إسرائيل في مواجهة الخطر الإيراني المتعاظم والقاضي بالاعتراف بدولة إسرائيل في المقام الأول، لا يمكن للعراق تبنيها –أي المنطلقات العربية والخليجية– بسبب ما تشكله إسرائيل من خطر وجودي أكبر على العراق ووحدة أراضيه بالمقارنة مع القوة الإيرانية المتعاظمة أقليميا والنفوذ الإيراني المتزايد محليا في العراق.

التحديات ثانياً: التحديات العراقية–الإسرائيلية

أن الخطر الناجم عن الرؤية والطموح الاسرائيلي يتمثل في السعي للسيطرة المادية والجغرافية على الاراضي العراقية **من خلال تفكيك الدولة الحديثة في العراق وتحويلها إلى دويلات متناحرة وذلك عبر دفع الفئات والمكونات الاجتماعية الاساسية في العراق إلى المطالبة بـ فك اندماجهم وارتباطهم بالدولة الحديثة، وهو ما يقرب الكيان الإسرائيلي ويُعجل خطواته تجاه حلمه وطموحه في قِبالة عراقا موحدا وكبيرا مُستقرا.**

نعم، إن هذا الهدف يجري بالرغم من عدم انتهاج إسرائيل لسلوك مباشر في تحقيق هذا الطموح –المتمثل بـ فك اندماج المكونات الاجتماعية الأساسية بالدولة الحديثة في العراق– **وبدلا لذلك تستخدم إسرائيل "قوى إقليمية" و"جماعات مسلحة وغير مسلحة محلية" –بعلم من هذه القوى والجماعات أو من دون علم– تؤدي هذه المهمة وتسعى لهذا الغرض بالنيابة عن إسرائيل!!** إذ أنها –أي القوى والجماعات المحلية والإقليمية– في النهاية تساهم في تعريض عقد وحدة العراق للانفراط والتناثر. وبالنتيجة فهم يخدمون إسرائيل من حيث يعلمون أو لا يعلمون!!

الخلاصة

ومن ثم، ومن وحي أهمية هذا الموضوع وهذه القضية، نود أن نستنتج خلاصتان هنا:

الأولى، رسالة لكل العراقيين الداعيين للتطبيع مع إسرائيل، ومفادها بأن **النفوذ الأجنبي في العراق وشباك الفساد المترامية لا يتم إنهائهما بـ توسل المعونة من إسرائيل أو غيرها!! فالتاريخ يُنبهنا بعدم وجود أي دولة أجنبية أرسلت طاقمًا إداريًا أو استشاريًا ليقود شعبا آخر وينهض باقتصاده ويعزز أمنه القومي وتماسكه الاجتماعي على الإطلاق!! إن تعزيز الأمن والاقتصاد والتماسك الاجتماعي وتحقيق المساواة العامة والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد وإنفاذ سلطة القانون وتمتين السيادة العراقية ليست سوى مصالح وطنية لا يُمكن لغير العراقيين تحقيقها بالضرورة. إن تقوية الدولة العراقية في غابة الشرق الأوسط المتوحشة ليست سوى شأن عراقي بحت، وقد جربنا الاستعانة بالأجنبي وكانت النتائج واضحة للجميع!! لذا فنرجو منهم التفكير مرة وأثنين وألف مرة قبل الشروع والإصرار على تبني مثل هذه القناعات التي لا تمت إلى الوطنية بأي صلة، والتي لن يجني من ثمارها العراق سوى وضع السلم الأهلي على حافة الهاوية وسياج الحدود الحالية على مفترق طرق!!**

الثانية، فهي رسالة لصناع القرار بشكل عام سيما المعنيين منهم بمسألة ترسيم السياسة الخارجية وصياغة مواقفها والقائمين على تنفيذها، إذ نود أن نوصيهم ونُذكّرهم بإن **غموض المواقف الدينية لدى إسرائيل تؤدي إلى خلق حالة من عدم اليقين بشأن نواياها النهائية. وفي مواجهة عدم التمييز بين حالتي السعي للتوسع أو الاكتفاء الجغرافي، يجب على صناع القرار التمييز بين حالات "الوضع الراهن" والوضع "المُعدّل" المحتمل!!**

وعليه، ينبغي على صناع القرار العراقيين افتراض الأسوأ. من الحكمة بالنسبة لنا في التعامل مع إسرائيل مساواة القدرات بالنوايا: ((ماذا يمكن لـ إسرائيل أن تفعله؟ ستفعله، إذا أتيحت لها الفرصة)). لذلك يجب علينا اتخاذ إجراءات تعرقلها وتبني استراتيجيات تحول دون تحقيقها لأهدافها. وتتقدم هذه الإجراءات والاستراتيجيات ضرورة المحافظة على السياسة الخارجية العراقية في عدم الاعتراف بالكيان التوسعي الغاصب وما يحمله هذا الكيان بين ثناياه من تهديدًا وجوديًا للدولة الحديثة في العراق –أي الدولة القومية Nation State– وأمنه القومي وسلامته المادية والجغرافية والديموغرافية.

وهذه السياسة الخارجية العراقية والمواقف التي تجسدها يجب ان تكون مفهومة ومؤيدة شعبيًا بُغية تدويم حالة الرأي العام الرافض للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي واستثماره كـ عنصرًا ضاغطًا على الحكومات الضعيفة التي انتجها النظام السياسي الضعيف الحالي، والتي تهاونت وقد تتمادى أكثر في تهاونها فيما يتعلق بصيانة أمن وسلامة العراق المادية ومصالحه الوطنية العليا.